الحركة الإسلامية المغربية وانتخابات 1997 التشريعية

حسن قرنفل*

شهدت الانتخابات التشريعية التي نظمت في المغرب سنة 1997 دخول ممثلين عن الحركة الإسلامية إلى مجلس النواب لأول مرة، وبذلك يكون المغرب، على غرار بعض الدول الإسلامية الأخرى، قد تمكن من إدماج الإسلاميين في العمل السياسي المؤسساتي. وجاء ذلك بعد مسيرة طويلة حاول خلالها ممثلو الحركة الإسلامية، أو أحد فصائلها على وجه التحديد، طمأنة السلطة إلى رغبته في ممارسة اللعبة السياسية في المغرب كما حددت قواعدها في السابق. ولم تحصل هذه الحركة على الضوء الأخضر للمشاركة في هذه الانتخابات إلا بعد تقديم الضمانات الكافية للالتزام بقواعد اللعبة الديمقراطية.

وقد انطلقنا في معالجتنا لهذا الموضوع من سؤالين أساسيين، هما: لماذا سمحت السلطة لممثلي الحركة الإسلامية بالترشيح لهذه الانتخابات مع أنها اعترضت على ذلك في الانتخابات السابقة؟ وكيف تمكن المرشحون الإسلاميون من الفوز في عدد من الدوائر الانتخابية التي تحسب على المعارضة، مع أن هذه الأخيرة تملك حضوراً قويا فيها. كما أنها لم تتحمل أية مسؤولية حكومية، الأمر الذي يستبعد تفسير تحول الناخبين عنها بالتصويت العقابي؟

اقترحنا كجواب عن السؤال الأول الفرضية التالية: مع السماح لممثلي الحركة الشعبية الدستورية الديموقراطية – وهو الحزب الذي يحتوي الإسلاميين – بالمشاركة في الانتخابات التشريعية، حاولت السلطة المغربية اختبار الإقبال الذي تلقاه الأفكار الأصولية داخل مختلف شرائح المجتمع، وحث المعارضة السابقة – المتكونة أساساً من أحزاب اجتماعية – ديموقراطية – على المزيد من الاقتراب من أطروحاتها واختياراتها – أي السلطة – والقبول بقواعد اللعبة السياسية كما حددت من قبل من جهة، ورغبت من خلال تشجيع دخول بعض ممثلي الحركة الإسلامية إلى مجلس النواب، في العمل على نزع هالة النزاهة والاستقامة عن الإسلاميين بإقحامهم في مجال العمل السياسي الذي يقتضي مشاركة تامة في اللعبة بطقوسها وخططها وتحالفاتها من جهة أخرى. واقترحنا بالنسبة للسؤال الثاني الفرضية التي ترى أن الأمر يعود إلى اختفاء أو تراجع التصويت

* أستاذ مشارك (Associate Prof.)، كلية الآداب جامعة شعيب الدكالي، المغرب.

طبقا للانتماء الحزبي، حيث انتهى الناخب المغربي. في ما يبدو، إلى تبني موقف أخلاقي يحكم بواسطته على شخصية المرشح وسلوكه، بغض النظر عن الهيئة السياسية التي ينتمي إليها. وبما أن المرشحين الإسلاميين هي في غالبيتهم شباب عرفوا بسلوكهم الأخلاقي المستقيم، ولم يسبق لهم أن مارسوا أية مسؤولية جماعية أو حكومية، فقد مال الناخبون إلى التصويت لهم، حتى لو لم يكونوا يتبنون مواقفهم.

مع أن الفرضية الأولى تقتضي مرور الوقت للحكم على مدى صلابتها، إلا أن بعضا من المؤشرات تميل إلى تأكيدها، من ذلك، مثلا، قبول الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي، الحزب المعارض في الولاية النيابية السابقة، تكليفه من طرف العاهل المغربي بتشكيل الحكومة، مع أنه لم يحصل سوى على 17.5% من المقاعد داخل مجلس النواب، كما أن حلفاءه التقليديين لا يملكون العدد الكافي من المقاعد داخل المجلس من أجل دعمه، ما يعني، بشكل من الأشكال، الانتصار المؤقت استراتيجية السلطة المشار إليها سابقا. وقد قبلت أحزاب المعارضة السابقة تشكيل حكومة إئتلافية بالتنسيق مع أحزاب كانت تعتبرها في السابق أحزابا إدارية، وبرر زعماء المعارضة السابقة موقفهم هذا بأن عدم تحملهم المسؤولية التنفيذية سيفتح الباب أمام كل أنواع التطرف.

الحركة الإسلامية في المغرب

يجمع كثير من الباحثين الاجتماعيين المهتمين بالحركة الإسلامية المعاصرة على أن انتشار الإيديولوجيات التحديثية في الدول العربية، سواء في شكلها الاشتراكي أو الليبرالي، وإبعاد الدين عن أهم النقاشات السياسية والاقتصادية، كان وراء انتشار الخطاب الإسلامي؛ فإذا كانت الحداثة الغربية قد حققت نوعاً من النجاح المحدود خلال الستينات، فإنها لم تتأخر في إظهار فضلها في تجاوز التحديات الكبرى التي طرحت على الدول العربية. ولعل أهم هذه التحديات هو فشل الأنظمة العربية في مواجهة الوجود الصهيوني في المنطقة. بل إن هذا الفضل اعتبره البعض عقابا إلاهيا نتيجة ابتعاد المسلمين عن دينهم (Lamchichi 1989, 108). غير أن الوقائع والأحداث تظهر أن التجربة المغربية لا يمكن إدماجها في هذا الإطار، باعتبار أن الإسلام هو الدعامة الإيديولوجية الأساسية للحكم، وهو لهذا يحظى بمكانة خاصة لا مثيل لها في باقي دول المغرب العربي الأخرى. فالدستور ينص على أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة (الفصل السادس من دساتير 1972، 92، 96). وعلى أن الطابع الإسلامي للدولة لا يمكن أن يتعرض لتعديل دستوري، فضلا عن كون الملك يأخذ صفة أمير المؤمنين (الفصلان 100 و101 دستور 1992، والفصل 106 من دستور 1996) على خلاف باقي الدول الإسلامية، ويحرص على احترام الإسلام (الفصل 19 من دساتير 1972، 1992، 1996). كما أن مدونة الأحوال الشخصية تلتزم بالتعاليم الإسلامية كما يراها الفقه المالكي. والالتزام بمبادىء الدين الإسلامي في كل الأماكن العامة قاعدة تحترم بشكل تام. إذ يعاقب القانون الجنائي، مثلا، كل مغربي مسلم يأكل خلال شهر رمضان – أثناء فترة الصيام طبعا– بعقوبة تصل إلى السجن لعدة شهور (المادة 222 من القانون الجنائي). كما سبق للسلطة أن تبنت خلال الستينات نظام الصلاة في أماكن العمل والمؤسسات التعليمية وإعادة الاعتبار للتعليم الديني بتشجيع الكتاتيب

القرآنية. أما البرامج التعليمية فتتوفر على حصص وافية من التعليم الديني في كل المراحل التعليمية. هذا إضافة إلى كون العاهل المغربي يستخدم الخطاب الديني في كل تدخلاته وتوجيهاته: ويستضيف مرة كل سنة، خلال شهر رمضان، مجموعة كبيرة من علماء الدين الذين يأتونه إلى المغرب من مختلف دول العالم من أجل المشاركة في الحلقات الدراسية الدينية. إضافة إلى الأحزاب السياسية في المغرب، التي كانت أيضا، توظف الخطاب الديني في إيديولوجيتها وبرامجها. وكذلك حزب الاستقلال، إلى جانب فئات أخرى من المجتمع المغربي، يعتبر نفسه ناطقاً رسمياً باسم الإسلاميين. ففي مؤتمره الحادي عشر أكد المؤتمرون على ضرورة العودة إلى الإسلام باعتباره عنصر إدماج وتنمية اجتماعية وأساس الهوية الوطنية ومصدر السلطة والقوانين (Chronique marocaine 1982, 414-613). ويبرز هذا الإلحاح على الطابع الإسلامي بشكل أكبر في الوقت الحاضر، وقد تضمنه التقرير المذهبي للمؤتمر الثاني عشر للحزب (حزب الاستقلال 1989، 40-41).

المجال الديني لم يكن في لحظة ما مهملا سواء من طرف السلطة الحاكمة أو من طرف الأحزاب السياسية، إلا أن هذا لم يمنع ظهور حركة إسلامية في المغرب على شاكلة باقي الدول العربية الإسلامية الأخرى التي عرفت الظاهرة. وقد كانت «الشبيبة الإسلامية» أول جمعية إسلامية ذات أهمية سياسية يعرفها المغرب المعاصر. وقد تأسست هذه الحركة فعليا سنة 1969، وقانونيا في شهر نوفمبر 1972، تاريخ إيداع ملف تأسيسها لدى سلطات مدينة الدار البيضاء (ضريف 1992، 225). ولهذا التاريخ دلالة خاصة سواء على المستوى الداخلي، حيث تأسست في تلك الفترة النواة الأولى للحركة الماركسية (تأسست «حركة 23 مارس» في مارس 1970 وحركة «إلى الأمام» في غشت من نفس السنة وهما حركتان يساريتان) (الشاوي 1992، 11)، أو على المستوى العربي إذ يوافق هذا التاريخ معالم اندحار الأيديولوجيا الناصرية بعد هزيمة 1967، وقد لاقت حركة «الشبيبة الإسلامية» نجاحاً كبيراً ما بين 1972 و1975. تمثل في إقبال عدد كبير من الشباب على الجمعية التي كانت تركز على تلامذة المراحل الإعدادية والثانوية. ويرجع سبب هذا النجاح، حسب أحد الباحثين، إلى كون عبدالكريم مطيع، رئيس الجمعية، قد تبنى تكتيكا مزدوجا تجاه السلطة. فقد حرص مطيع على العمل في الإطار القانوني وسعى في خطابه الموجه إلى السلطة، على تأكيد الطابع الديني والتربوي للجمعية، الأمر الذي لم يكن يتعارض مع فلسفة النظام، كما أن مطيع أكد على عدم نية الجمعية في مباشرة أي عمل سياسي، وأنها جمعية تمثل جماعة من المسلمين، وليس جماعة المسلمين بإطلاق، كما أن وسيلتها الوحيدة إلى تحقيق ذلك هو توضيح العقيدة الإسلامية وتبسيطها والدعوة بالتي هي أحسن. وفي الوقت نفسه. كانت الجمعية تضع على رأس أهدافها محاربة الإلحاد الذي يبثه التيار الماركسي. وهنا كانت الجمعية تلتقي مع السلطة التي تبنت سياسة شبيهة بتلك التي تبنتها أنظمة عربية أخرى، والقاضية بضرب اليسار بالأصوليين (ضريف 1992، 227).

إلا أن حركة «الشبيبة الإسلامية» وبتورطها في اغتيال المناضل اليساري عمر بن جلون دقت أول مسمار في نعشها. إذ كان ذلك بداية سلسلة من المشاكل الداخلية

والتنظيمية، التي ستعرفها الحركة والتي ستؤدي في النهاية إلى اختفائها. فبمجرد تنفيذ جريمة القتل ضد ابن جلون سارع مطيع إلى مغادرة البلاد. وعمل على تسيير حركته من الخارج من خلال هيئة قيادية عينها. إلا أن مجموعة من الخلافات بين الأعضاء ستؤدي إلى تعطيل الجمعية أولا، وإلى انسحاب عدد كبير من أعضائها لاحقا. وستتوالي بعد ذلك حملة الانشقاقات داخل «الشبيبة الإسلامية» فقد أدت إدانة العدالة المغربية لعبد الكريم مطيع إلى تبني هذا الأخير خطابا نقديا حادا تجاه السلطة. ما أصبح يهدد الحركة في الداخل بالشلل. وهنا ستعمد جماعة من الأعضاء السابقين في الحركة بزعامة عبدالإله بن كيران إلى إنشاء جمعية مستقلة هي «الجماعة الإسلامية»، وذلك بعد أن أعلنت صراحة عن قطيعتها النهائية مع «الشبيبة الإسلامية» وإدانتها الواضحة لعبدالكريم مطيع وعدم مسؤوليتها عن كل ما يصدر عنه أو يقوم به (يتيم 1997).

أهم ما يمكن استخلاصه من التجربة القصيرة «للجماعة الإسلامية» هو أنها تبنت مجموعة من الأهداف والمبادىء التي سبق أن تبنتها أغلب الحركات الإسلامية في العالم العربي، والتي يظهر استلهامها الواضح من جماعة الإخوان المسلمين في مصر. والطريق المسدود الذي آلت إليه حركة «الشبيبة الإسلامية» أدى بجمعية «الجماعة الإسلامية» إلى تبني استراتيجية مهادنة في مواجهة السلطات الرسمية، فقد امتاز خطابها بالاعتدال والمرونة، وعدم التعرض بالنقد المباشر للحكومة والأجهزة السياسية الرسمية، وتركيز نقدها وحملاتها على اليسار والفكر الماركسي. كما أنها رصدت جزءاً كبيراً من عملها للاهتمام بقضايا المسلمين في العالم، كما كان شأن المجاهدين الأفغان في السابق وشأن مسلمي البوسنة والهرسك في ما بعد. وقد مكنتها استراتيجيتها هذه من تجنب المواجهة المباشرة مع النظام، وجعل صحافتها تبقى بعيدة عن مضايقة الرقابة. أكثر من ذلك شجعتها هذه الوضعية على إظهار طموحات سياسية واضحة. فقد أبدت رغبتها في معانقة العمل السياسي. ومن إجل الالتواء على القانون الذي أصبح يميل إلى منع ظهور أحزاب سياسية إسلامية في دول المغرب العربي، عمدت الجمعية إلى تغيير اسمها ليصبح «جمعية الإصلاح والتجديد». وفي هذا الإطار اعترف محمد يتيم عضو اللجنة التنفيذية للحركة والناطق الرسمي باسمها، بأن إطلاق إسم «الجماعة الإسلامية» على حركته «كان ينطوي على قدر من الاستفزاز غير المقصود للآخرين»[1]. وفي شهر مايو (أيار) 1992 تقدم عبدالإلاه بن كيران إلى سلطات الرباط بطلب تأسيس حزب سياسي تحت إسم «حزب التجديد الوطني»، إلا أن هذا الطلب قوبل بالرفض، وقد بعث والي الرباط برسالة جوابية إلى عبدالإلاه بن كيران بعد مرور عشرة أيام، يخبره فيها بأنه لا يمكن الاستجابة لطلبه، لأن مبادىء الحزب تتعارض مع التشريعات المعمول بها[2]. ويبدو أن السلطات بنت رفضها على المادة الخامسة من قانون الحزب التي تقول: أن الحزب يهدف إلى تأكيد الهوية الإسلامية للشعب المغربي وتعميمها. الأمر الذي يفترض أن الحزب سيعمل على إلغاء التشريعات والقوانين غير المستمدة من الشريعة الإسلامية. وقد كانت الانتخابات المحلية لاكتوبر 1992 مناسبة للتعرف على الموقف الحقيقي للسلطة من هذا التنظيم الإسلامي، ولا سيما أن هذا الأخير كان قد أعلن في السابق عن رغبته في المشاركة في المؤسسات السياسية القائمة، واستعداداً لذلك أعلنت حركة «الإصلاح والتجديد» عن

اندماجها في «الحركة الشعبية الدستورية الديموقراطية» التي يقودها الخطيب ذو التوجه الإسلامي. وللتذكير فإن هذا الحزب الذي ظهر إلى الوجود سنة 1958 بعد صراع شديد مع السلطة ومع حزب الاستقلال بقي 14 عاما، أي حتى 1972، يقدم نفسه حزبا مدافعاً عن المغاربة ذوي الأصول البربرية الامازيعية، قبل أن يرسخ توجهه الإسلامي الذي برز في رسالة وجهها الخطيب إلى العاهل المغربي وفي مواقفه الداعمة للثورة الإيرانية والمجاهدين الأفغان، ثم مسلمي البوسنة والهرسك. إلا أن الحركة الشعبية الدستورية الديموقراطية وبعد إندماج حركة الإصلاح والتجديد داخل هياكلها قررت عدم المشاركة في الانتخابات الجماعية لسنة 1992، وهو الموقف الذي رفضته حركة «الإصلاح والتجديد»، وكان ذلك وراء تجميد هذه الأخيرة لنشاطها داخل حزب الخطيب.

يبدو أن السلطة تراجعت مؤقتا عن موقفها تجاه الحركة الإسلامية بمناسبة الانتخابات التشريعية الجزئية التي نظمت يوم 26 أبريل 1994، والتي شهدت لأول مرة في تاريخ المغرب المعاصر مشاركة مرشحين ينتميان إلى الحركة الإسلامية (المقرئ الإدريسي 1997، 10). والظاهر أن حركة الإصلاح والتجديد اختارت أن تختبر قوتها السياسية في مدينتين تقعان على الحدود المغربية وتتمتع فيهما الحركة الإسلامية بحضور متميز. ولسنا في حاجة إلى القول بأن حزب **الشورى والاستقلال** الذي اختار المرشحين الإسلاميين أن يتقدما معه، لا تربطه أية علاقة تذكر بالحركة الإسلامية[3]. ولا يستبعد أن يكون قد وافق على تزكية هذين المرشحين بعد تلقي الضوء الأخضر من الإدارة، التي تعتبر حزب الشورى والاستقلال أحد الأحزاب المقربين إليها. ولم يتمكن المرشحان الإسلاميان من الفوز، وإن كانا قد حصلا على المرتبة الثانية من حيث عدد الأصوات.

يمكن أن نتساءل لماذا كل هذا الحرص من إسلاميي «الإصلاح والتجديد» على الانتماء إلى حزب سياسي؟ فإذا كان الهدف هو ممارسة العلم السياسي فيمكن القيام بذلك من خلال تقديم مرشحي هذه الحركة إلى الانتخابات التشريعية كمستقلين. وخصوصا أن الدستور لا يمنع صراحة المستقلين من الترشيح. والواقع أن هذا الحل أصبح مستبعدا منذ أن أعلن العاهل المغربي في أحد خطبه سنة 1984، قبل انطلاق الانتخابات، أنه لن يسمح للمستقلين بالترشيح إلى البرلمان. وقد أصبحت وزارة الداخلية المغربية ابتداء من هذا التاريخ ترتكز على هذا الخطاب الملكي من أجل منع ترشيح المستقلين. ومن هنا فإنه لا حل أمام الإسلاميين، إذا كانوا يرغبون في ممارسة العمل السياسي والاشتغال داخل المؤسسات المنتخبة إلا إنشاء حزب خاص بهم – وقد قاموا بمبادرة في هذا المجال باءت بالفشل – أو البحث عن حزب يحتويهم. وكان من الممكن أن ينتموا إلى حزب الاستقلال وخصوصا أنه يتشبث بالطابع الإسلامي للدولة ويضعه على رأس أولوياته. وبالفعل، فقد كانت هنالك محاولات حذرة من الطرفين لتحقيق ذلك في أواخر الثمانينات، إلا أن حزب الاستقلال كان عليه في هذه الفترة أن يختار بين احتواء الإسلاميين فيضمن قاعدة كبيرة من الشباب الإسلاميين المتحمسين للعمل السياسي، ولكنه كان سيثير في الوقت ذاته حفيظة السلطة التي لن تقف مكتوفة الأيدي أمام مثل هذا

الاحتواء، وبين التحالف مع أحزاب المعارضة المتواجدة داخل مجلس النواب، وكلها ذات توجه يساري. وقد انتهى حزب الاستقلال إلى اختيار الحل الثاني.

بعد إقفال أبواب حزب الاستقلال في وجه إسلاميي «الإصلاح والتجديد» لم يبق أمام هؤلاء إلا التوجه إلى عبدالكريم الخطيب وحزب الحركة الدستورية. وقد فشلت محاولة الاندماج التي تمت خلال سنة 1992، وانتهت حركة الإصلاح إلى تجميد نشاطها داخل أجهزة حزب الحركة الدستورية. مع اقتراب موعد الانتخابات سنة1997 عاودت قيادة حركة «الإصلاح والتجديد» التفكير والبحث عن تنظيم سياسي يضمن لها العمل داخل المؤسسات المنتخبة، وتم الاتصال من جديد بالحركة الدستورية ولكن على أساس أن يكون الاندماج في صيغة أخرى. ولهذا الغرض جرى عقد مؤتمر استثنائي للحزب في يونيو 1996 حضرة بشكل مكثف إسلاميو «الإصلاح والتجديد». وقد أفضت أشغال المؤتمر إلى دخول عدد من القادة الإسلاميين إلى الأمانة العامة للحركة الشعبية الدستورية التي ظل يترأسها عبدالكريم الخطيب. وقد تأسس ميثاق الاندماج بين «الإصلاح والتجديد» و«الحركة الدستورية» على ثلاثة التزامات هي: الإسلام، الملكية الدستورية، ونبذ العنف (يتيم 1997). ولم تتوقف حركة الإصلاح والتجديد عند هذا المستوى، بل تمكنت في أغسطس (آب) 1996 من إبرام اتفاق آخر مع جمعية إسلامية أخرى هي «رابطة المستقبل الإسلامي» يرأسها أحمد الريسوني. يقضي باندماج الجمعيتين في جمعية واحدة، وإعطاء إسم جديد لها هو جمعية «الاصلاح والتوحيد» التي أصبح يرأسها منذ ذلك الوقت أحمد الريسوني. وبذلك تكون هذه الحركة قد انتهت إلى تبني استراتيجية خاصة. وهي العمل على واجهتين: الواجهة السياسية، وتتم داخل الحركة الدستورية، وهدفها هو هدف كل الأحزاب السياسية المنافسة: تحضير برامج سياسية والمشاركة في الانتخابات والحضور في المؤسسات المنتخبة: والواجهة الدعوية الفكرية وتضطلع بها حركة الإصلاح والتوحيد التي ظلت محتفظة باستقلاليتها عن حزب الخطيب وبهياكلها وتنظيمها الداخلي.

وحين نتأمل المسار القصير لهذه الحركة الإسلامية المغربية – الإصلاح والتجديد سابقا – نجد أنه ينقسم إلى مرحلتين. المرحلة الأولى: منذ نشأتها إلى حدوده 1990. وقد كانت خلال هذه المرحلة متأثرة بحركة الإخوان المسلمين في مصر، سواء من حيث التصور النظري أو منهج العمل أو الهيكلة الداخلية للحركة. واحتلت كتابات أبو الأعلى المودودي وسيد قطب مكانة بارزة في التصورات النظرية والعملية للحركة.

أما في المرحلة الثانية والتي تنطلق مع بداية التسعينات فقد شرعت حركة «الإصلاح والتجديد» (سابقا) في إعادة النظر في مرتكزاتها الفكرية والعملية والهيكلية، وخصوصا بعد اطلاعها على كتابات راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة الإسلامية في تونس. الذي ينادي بضرورة المشاركة في الحياة السياسية الوطنية والاندماج في نظام الأحزاب والتعاون مع باقي الفئات والجمعيات السياسية الأخرى. وقد جسد هذا التحول رغبة حركة «الإصلاح» الملحة في إنشاء حزب سياسي، وبعد أن تعذر ذلك، تم الاندماج

في أحد الأحزاب السياسية الموجودة من أجل ممارسة العمل السياسي القائم على التنافس الحزبي الديموقراطي.

إذا كنا قد ركزنا في حديثنا بخصوص الحركة الإسلامية في المغرب على حركة «الإصلاح والتوحيد» فإن هذا لا يعني إطلاقا بأنها تحتكر العمل الحركي الإسلامي، بل على العكس من ذلك، فإن الحديث عن هذه الحركة لا يستقيم إلا بالإشارة إلى جمعية أخرى منافسة هي جمعية «العدل والإحسان» التي يقودها عبدالسلام ياسين. وعلى خلاف حركة «الإصلاح والتوحيد» فإن جمعية عبدالسلام ياسين – حتى الآن على الأقل – لا تبدي أية رغبة في ممارسة العمل السياسي كما سطرت قواعده وحددت ضوابطه، ولا تتوانى الحركة عن انتقاد كل الأحزاب السياسية والتنظيمات المشاركة في المؤسسات الحالية بما فيها حركة «الإصلاح والتوحيد» (قرنفل 1997أ؛ السبتي 1995، 120).

لقد برز اسم عبدالسلام ياسين لأول مرة على الساحة السياسية المغربية سنة 1973، حين بعث رسالة مفتوحة إلى العاهل المغربي ضمنها كثيراً من الإنتقادات للنظام السياسي المغربي الذي عاب عليه أساسا ابتعاده عن التعاليم الدينية الإسلامية. ومن أجل الخروج من هذه الوضعية طالب عبدالسلام ياسين بالالتزام بستة مبادىء: أولها الإبتعاد عن النموذج الغربي المتبع والمهيمن على المجتمع المغربي الذي أصبح بذلك مجتمعا جاهليا، وثانيها أن على الحاكمين أن يعلنوا توبتهم ونيتهم في إصلاح الإسلام والمسلمين، وثالثها العمل على توزيع عادل للثروة يستفيد منه كل المسلمين وأن يتخلى الحاكمون عن احتكارهم للمال، ورابعها اختيار مجلس من العلماء يكون بمثابة الهيئة التي تقدم النصيحة والشورى. وإلغاء كل الأحزاب السياسية، وتمكين علماء الدعوة من إظهار أخطائها وتجاوزاتها للتعاليم الدينية. والاعتماد على مجموعة من الضباط الشباب المخلصين. لأن الجيش يشكل القوة المنظمة الوحيدة في البلاد، تكون مهمتهم مراقبة تصرفات السلطة ومدى التزامها بالتعاليم الدينية وبالنهج الصحيح، وخامسها الإبتعاد عن كل من النموذج الإشتراكي والنموذج الرأسمالي، وابتكار اقتصاد إسلامي قائم على التوزيع العادل للخيرات وإلغاء الظلم الإجتماعي والفقر، وسادسها التوبة العامة التي يتم بموجبها التخلي عن كل المستحدثات العصرية المتناقضة مع الإسلام.

بعد سقوط حكم الشاه في إيران ونجاح الثورة الإسلامية عمل ياسين على إصدار مجلة إسلامية هي الجماعة التي أصدر منه 18 عدداً. وقد مكن إصدار هذه المجلة من استقطاب عدد كبير من الأشخاص الذين أخذوا يساهمون مع عبدالسلام ياسين في تحرير مواضيع المجلة، وسرعان ما سيتم التفكير في خلق تنظيم سيطلق عليه اسم أسرة الجماعة إنطلاقا من هذه المجموعة الصغيرة، ثم سيصبح العدل والاحسان ابتداء من سنة 1987. وعلى خلاف جماعة الإصلاح والتجديد التي لم تعرف مواجهة حادة مع السلطة، فإن تنظيم عبدالسلام ياسين شهد سلسلة من الإصطدامات مع أجهزة الدولة غالبا ما كانت تنتهي باعتقال أعضاء الجماعة والمسؤولين عنها بالخصوص. كما أن وضع مرشد الجماعة تحت الإقامة المحروسة عمل باستمرار على تصعيد الوضع مما اقتضى تدخل قوات الأمن أكثر من مرة من أجل فض المتجمهرين أمام منزل ياسين. وإذا كانت

جماعة الإصلاح والتجديد قد أبدت كثيرا من المرونة في تعاملها مع السلطة وأجهزة الدولة فإن جماعة العدل والإحسان ظلت متشبثة بموقفها المتشدد من الدولة، وجعلت على رأس مطالبها رفع الحظر عن مرشدها عبدالسلام ياسين ووضع دستور إسلامي قبل الشروع في أي حوار. وهكذا لم تشارك في الانتخابات التي نظمت عام 1979.

الرهان الانتخابي

من أجل التعرف على الرهان الانتخابي لانتخابات 1997 التشريعية لا بد من التذكير بطبيعة النظام السياسي المغربي. فالدستور المغربي (دستور 1996) ينص على أن المغرب ملكية دستورية تعتمد التعددية الحزبية وتقر بالفصل بين السلطات الثلاثة: التنفيذية والتشريعية والقضائية، إلا أن نفس الدستور يعطي للملك دورا أساسيا في الحياة السياسية المغربية. فهو أمير المؤمنين والقائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية ويرأس المجلس الأعلى للقضاء. كما أنه يملك صلاحية اختيار الوزير الأول وإعفائه، فضلا عن أن الخطابات التي يوجهها إلى مجلس النواب أو إلى الشعب لا يتبعها أي نقاش. كما أن في إمكان الملك أن يطالب بقراءة ثانية لأحد القوانين التي يصادق عليها البرلمان.

إن الانتخابات التشريعية التي نظمت في نوفمبر – تشرين ثاني 1997 هي أول انتخابات مغربية سابقة لأوانها. وهنا لا بد من التذكير ببعض المحطات السياسية والمعطيات الدستورية. إن كل الدساتير المغربية ابتداء من دستور 1970 مرورا بدستور 1972 فدستور 1992 كانت تنص على أن البرلمان المغربي يتكون من غرفة واحدة هي مجلس النواب الذي ينتخب ثلثاه بالاقتراع المباشر والثلث الأخير بالإقتراع غير المباشر. وإذا كانت الأحزاب المعارضة تستطيع في بعض الانتخابات أن تفوز بنسبة لا يستهان بها من المقاعد في الإقتراع المباشر. فإنها كانت تتعثر في الاقتراع غير المباشر المخصص لممثلي الفلاحين ورجال الأعمال والصناعة والاجراء وممثلي الجماعات المحلية. وفي الانتخابات التي نظمت سنة 1993 والصناعة والاجراء وممثلي الجماعات المحلية. وفي الانتخابات التي نظمت سنة 1993 احتجت أحزاب المعارضة على نتائج الاقتراع غير المباشر إلى درجة أن الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي – أول حزب معارض – استقال من مسؤولياته الحزبية احتجاجا على سلوك الإدارة خلال هذه الإنتخابات إذ اتهمت بتدخلها لصالح مرشحي الأحزاب الموالية لها. وقد أثر ذلك تأثيراً حاسما على التطورات اللاحقة التي عرفتها الساحة السياسية المغربية، التي شهدت ارتفاع صوت أحزاب المعارضة، للمطالبة بالدخول إلى الحكومة من خلال التركيز على المطالبة بانتخاب كل أعضاء مجلس النواب بطريقة مباشرة، وهو ما استجاب له دستور 1996 الذي نص على خلق غرفة ثانية هي مجلس المستشارين التي ينتخب كل أعضائها بواسطة الاقتراع غير المباشر، إضافة إلى مجلس النواب (الغرفة الأولى) الذي ينتخب كل أعضائه بواسطة الاقتراع المباشر.

وقد شكل الإعلان عن مشروع دستور 1996 بداية انفراج سياسي خصوصا بعد أن استجاب هذا الدستور لمطلب من المطالب الأساسية الذي كانت تلح عليه أحزاب

المعارضة، وهو انتخاب كل أعضاء مجلس النواب عن طريق الإقتراع المباشر. ودخلت أحزاب المعارضة بهذه المناسبة مرحلة سياسية جديدة تمتاز بتزكية المؤسسات السياسية القائمة، إذ أنها دعت مناضليها وعموم المواطنين إلى التصويت لصالح دستور 1996. وفي حمأة جو التفاؤل السياسي هذا وقعت كل الأحزاب السياسية المغربية – المشاركة في الانتخابات السابقة – ميثاقا مع الحكومة سمي «ميثاق حسن السلوك» تعهدت فيه جميع الأطراف: الحكومة ممثلة في وزارة الداخلية المشرفة على تنظيم الانتخابات، والأحزاب السياسية، بالاحترام الحرفي لقواعد اللعبة السياسية الديمقراطية.إذن فالمعطيات الأولى كانت تشير إلى أن الانتخابات التي ستنظم خلال 1997 ستكون حاسمة سياسيا وستمكن المغرب أخيرا من الدخول إلى نادي الدول الديمقراطية التي تفرز الانتخابات التي تنظمها النخب التي تضطلع بالمسؤوليات التنفيذية والتشريعية.

ولأجل ذلك فإن جل الأحزاب والتنظيمات السياسية أبدت حماساً كبيراً لخوض غمار هذه التجربة، وتم تسجيل مشاركة رقم قياسي من الأحزاب في هذه الانتخابات (ستة عشر حزبا). وإذا كانت أحزاب المعارضة قد اعتادت في السابق الدخول إلى المعركة الانتخابية من أجل التعريف ببرامجها واقتراحاتها وتصوراتها السياسية والنخب التي تؤطرها، من دون اهتمام كبير بالحصول على أغلبية المقاعد داخل البرلمان وتسلم مقاليد المسؤولية التنفيذية، فإن انتخابات 1997 على عكس ذلك تماما أظهرت الرغبة الكبيرة لكل الأحزاب في الحصول على أكبر قدر ممكن من المقاعد، ما جعل نسبة المنافسة مرتفعة جدا، بلغت في المعدل أكثر من عشرة مرشحين للمقعد الواحد، وتجاوزت في بعض الدوائر خمسة عشر مرشحا للمقعد، وهو ما يعكس الأهمية الكبرى التي أولتها كل التنظيمات السياسية لهذا الاستحقاق الانتخابي، والرغبة الملحة للنخبة السياسية في تحمل المسؤوليات التنفيذية والتشريعية. غير أن الإقبال الكبير على المشاركة في الانتخابات من طرف مرشحي الأحزاب لا يجب أن يحجب عنا حقيقة أساسية، وهي كون هذه الانتخابات قد نظمت في ظروف صعبة اقتصادياً واجتماعياً، إلى درجة أن أصواتاً كثيرة – على رأسها العاهل المغربي – ارتفعت منادية بضرورة إيقاف تدهور الوضعية العامة للبلاد، وإلا فإن الأمر سيؤدي إلى كارثة حقيقية. وبالفعل فإن المؤشرات الاقتصادية كانت تشير إلى ضعف نسبة النمو بل وتراجعه مقارنة بالسنوات الماضية.

وقد أدى كل هذا إلى اشتداد حدة الأزمة الاجتماعية التي يعكسها بشكل جلي ارتفاع نسبة العاطلين، التي يمكن أن تتجاوز نسبة 25% من السكان النشيطين في الحواضر الكبرى. فضلا عن ذلك فإن النظام التعليمي المعتمد في مختلف مراحله (ابتدائي، ثانوي، عالي) تبين عجزه عن مسايرة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يجعل خريجي التعليم لا يجدون عملا، فيلتحقون بآلاف العاطلين الذين أصبحوا خطرا حقيقيا يؤرق كل الأسر والمؤسسات.

تقدمت الأحزاب السياسية خلال الحملة الانتخابية ببرامجها الانتخابية التي حاولت من خلالها أن تستميل الناخبين بتقديم مجموعة من الوعود تهم مختلف المجالات الحيوية.

وقد استحوذ قطاع الشغل والتنمية الاقتصادية وإصلاح التعليم على حصة الأسد في برامج كل الأحزاب السياسية. إلا أن صعوبة هذه الملفات الشائكة جعلت هذه الأحزاب تشير إشارات مقتضية إلى رغبتها في معالجة هذه المشاكل من دون عرض للتفاصيل وللإجراءات الملموسة التي ستعمد إلى اتخاذها لتحقيق وعودها وبرامجها. وبفعل وجود شبه إجماع حول المشاكل التي تعاني منها البلاد فإن البرامج الإنتخابية جاءت متشابهة في ما بينها إلى درجة يصعب معها التمييز بين الأحزاب. وقد نتج عن ذلك أن الحملة الانتخابية التي قادتها هذه الأحزاب اتسمت بصفة عامة بالرتابة وغياب الحماس عن مؤطريها ومتابعيها. وقد وجد قادة الأحزاب صعوبة كبرى في حث الناس على الانضمام إلى تجمعاتهم الانتخابية، إذ لم يتجاوز معدل الحاضرين في هذه التجمعات 330 شخصا في التجمع الواحد...

جاءت النتائج مخيبة لآمال الجميع: السلطة والأحزاب السياسية. فقد سجلت أضعف نسبة مشاركة عرفها المغرب منذ شروعه في تنظيم الانتخابات: 58% من المسجلين. كما سجلت نسبة عالية من الأوراق الملغاة، بلغت قرابة 15% من المشاركين: الأمر الذي أصبح يعني أن أقل من 50% من الناخبين قد شاركوا بالفعل في هذه الانتخابات (صحيفة «العلم» وصحيفة «الاتحاد الاشتراكي» 1997/11/16) .

وفضلا عن ذلك فإن قرابة أربعة ملايين ناخب قد صوتوا تصويتا ضائعا، أي صوتوا لمرشح لم يتمكن من الفوز، بينما صوت 20% من الناخبين المسجلين فقط على مرشحين فائزين. وهذا راجع بالأساس إلى كون شكل الاقتراع المعتمد: الاسمي الأحادي، يعطي الفوز للمرشح الحاصل على الأغلبية من الأصوات. وهكذا تمكن من الفوز عدد كبير من المرشحين الذين لم يحصلوا على أكثر من 30% من الأصوات المعبر عنها في دوائرهم!

أما في ما يخص الأحزاب فإن سبعة منهم من ضمن ستة عشر حصلت على 85% من المقاعد. ولم تتمكن أحزاب المعارضة (الكتلة) من الحصول سوى على 102 مقعدا، بينما حصلت الأحزاب الموالية للإدارة على قرابة 200 مقعدا، وهو ما أصبح يعني بأن هذه الانتخابات لم تسفر عن تحولات أساسية، وأوضحت الوضعية السابقة مرشحة للاستمرار لمدة نيابية جديدة.

المشاركة الإسلامية في الانتخابات

ظلت الشكوك، وإلى آخر لحظة تحوم حول مشاركة أو عدم مشاركة الاسلاميين في الانتخابات. فعلى الرغم من انتمائهم القانوني إلى حزب سياسي معترف به ورغبتهم في المشاركة، واستعدادهم لها، قرر زعيم الحزب الدكتور عبدالكريم الخطيب في آخر لحظة عدم خوض الحزب الانتخابات بدعوى ضعف تمثيله، الأمر الذي أغضب القادة الإسلاميين المنضمين إلى الحزب، فوجهوا دعوة إلى أعضاء جمعية «الإصلاح والتوحيد» للتقدم إلى الانتخابات كمستقلين. وهو ما حصل فعلا. وقد تمكن زهاء مائة منهم من مجموع 24237 مستشارا جماعيا من الفوز.

وعندما اقترب موعد الانتخابات التشريعية خشي الإسلاميون من تكرار التجربة وحرمانهم من المشاركة بقرار منفرد من زعيم الحزب. فمارسوا ضغوطا شديدة عليه من أجل الاستجابة لطلبهم. ويبدو أن الدكتور الخطيب لا يملك حرية التصرف تماما في هذه المسألة، فهو لا يقدم على خطوة من الخطوات في هذا الاتجاه إلا بعد استشارة السلطة مخافة إثارة غضبها. ولذا فإنه مع قرب حلول موعد الاقتراع واشتداد الضغوط على أمين الحزب من أجل دخول غمار هذه التجربة، أجرى هذا الأخير مجموعة من الاتصالات مع الديوان الملكي ومع وزير الدولة في الداخلية، أعلن بعدها تقديم حزب الحركة الدستورية مرشحين لهذه الانتخابات. إلا أن مجموع مرشحي الحزب لم يتجاوز 140 مرشحا، مع أن عدد الدوائر الانتخابية يبلغ 325 دائرة. وهذا لا يعني أن هذا الحزب لقي صعوبات في العثور على العدد الكافي من المرشحين المناسبين. فحركة التوحيد والإصلاح تضم المئات من الشباب ذوي التكوين العالي والخبرة في العمل الجماهيري والمستعدين لخوض غمار هذه التجربة الانتخابية، بقدر ما يعني أن تقديم 140 مرشحا فقط هو إشارة إلى السلطة بأن الهدف من المشاركة في الانتخابات ليس الحصول على الأغلبية داخل البرلمان. وإنما إسماع صوت الإسلاميين كأقلية داخل مجلس النواب. وهو الحل الذي اهتدى إليه، في ما يبدو، زعيم الحزب والسلطة من أجل حل معضلة مشاركة الإسلاميين[4].

ويجب الاعتراف بأن الإسلاميين قد وفقوا إلى حد كبير في إدارة حملتهم الانتخابية، وساعدهم في ذلك، أولا، الاهتمام الإعلامي المكثف بهم، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، إذ لم يمض يوم واحد من الأيام المخصصة للحملة الانتخابية من دون أن يجري زعماء الحركة استجوابات ولقاءات صحفية تعرف بهم وببرامجهم؛ وثانيا، توفقهم الكبير في اختيار المرشحين. فقد تم تقديم مجموعة من الفعاليات المعروفة باستقامتها ونزاهتها، ما جعل الكثير من الناخبين يتعاطفون معهم حتى وإن لم يشاركوهم توجهاتهم السياسية.

ومن أجل التعرف على الخصائص السوسيو – مهنية للمرشحين الإسلاميين نقدم الجدول التالي:

الخصائص الاجتماعية المهنية – مهنية لمرشحي الحركة الشعبية الدستورية الديموقراطية

المهنة	عدد المرشحين	المهنة	عدد المرشحين	المهنة	عدد المرشحين
رجال تعليم	77	تجار ومقاولون	10	فلاحون	3
أطباء	14	مهندسون	4	مهن أخرى	14
موظفون	12	محامون	3	دون إشارة	3
المجموع	140				

ويظهر هذا الجدول أن أكثر من نصف المرشحين الإسلاميين ينتمون إلى سلك

التعليم، منهم 17 أستاذا جامعيا. وهنا لا بد من الإشارة إلى التشابه الكبير بين البنية الاجتماعية – مهنية للمرشحين الإسلاميين ومرشحي المعارضة خصوصا منهم أولئك المنتمين إلى أحزاب اجتماعية – ديموقراطية. وكما هو الأمر بالنسبة لدول أخرى. فلا غرابة أن يفضل رجال التعليم جناح المعارضة سواء كانت ديمقراطية أم إسلامية. باعتبار أن مهنة التعليم تساعد ممارسها، بفعل استقلالية عمله، على تبني مواقف سياسية واجتماعية ليست بالضرورة هي المواقف الرسمية من دون أن يؤثر ذلك على مستقبله المهني. فضلا عن كون قطاع التعليم من أكثر القطاعات المؤطرة نقابيا، وهو ما يساهم في تبلور الميل نحو المعارضة بفعل الصراعات النقابية المستمرة. ومع ذلك يجب الإشارة إلى أن هناك فرقا أساسيا بين تخصصات رجال التعليم الذين تقدموا مع الأحزاب المعارضة الأخرى والمرشحين الإسلاميين. فرجال التعليم الإسلاميون يدرسون، في معظم الأحيان، مواد التربية الإسلامية والمواد الدينية بصفة عامة. سواء تعلق الأمر بأساتذة التعليم الثانوي أو الجامعي وهذا يذكرنا بما كان يلاحظ في السابق من ترشيح أحزاب المعارضة لأساتذة الفلسفة. وهو ما يجعل انتماءهم إلى الحساسية الإسلامية انتماء مشروعا ومنطقيا. كذلك تلاحظ أن الأطباء يأتون في المرتبة الثاني بعد رجال التعليم، وهنا لا بد من التذكير بعنصرين أساسيين ساهما في إقبال الأطباء على الجناح الإسلامي. الأول هو أن معظم هؤلاء الأطباء الإسلاميون يشتغلون في القطاع العام، وهنا فإن ما قيل بخصوص رجال التعليم صالح أيضا بالنسبة لوضعيتهم. إذ يلاحظ إقبال كبير من القطاع الصحي على العمل النقابي، ولا يؤثر العمل السياسي أو النقابي على المستقبل المهني للطبيب.

كما أن أطباء القطاع العام بفعل ضعف أجورهم. وتدهور وضعيتهم الاجتماعية مقارنة مع أطباء القطاع الخاص يجدون أنفسهم أقرب إلى خطاب سياسي معارض يطالب برفع الأجور وتحسين ظروف العمل، أما العنصر التفسيري الثاني، فهو ما أصبحت تشهده كليات الطب في السنوات العشر الأخيرة من سيطرة الطلبة الإسلاميين عليها وخوضهم لكثير من المعارك النضالية الناجحة، الشيء الذي يعني أن الأطباء الذين ترشحوا مع حزب الحركة الدستورية هم في حقيقة الأمر زعماء سابقون للحركة الطلابية داخل كليات الطب.

إذا كانت التركيبة الاجتماعية المهنية للمرشحين الإسلاميين تكشف من هيمنة الموظفين التابعين للدولة والقطاع العام، فإنها تظهر أيضا – وهذا طبيعي – ضعف تمثيل قطاعات مهنية أخرى، كما هو الشأن بالنسبة لرجال الأعمال وكبار التجار يسجلون تمثيلا يكاد يكون رمزيا (7% من مجموعة المرشحين) مع العلم أن المرشحين الذين تم تصنيفهم في خانة رجال الأعمال ليسوا في واقع الأمر سوى مقاولين صغار أو تجار متوسطين. كذلك نلاحظ ضعف تمثيلية الفلاحين، مع أن قرابة 48% من سكان المغرب يقيمون في الوسط القروي. وهذا أيضا أمر طبيعي لأن الأمر لا يقتصر على الحركة الإسلامية وحدها بل يهم أيضا مرشحي المعارضة، باعتبار أن الفلاحين في كل دول العالم يميلون إلى تبني مواقف سياسية محافظة وتقليدية، لأنهم يخشون من تأثر مصالحهم ووضعيتهم

الاجتماعية بفعل إنتمائهم إلى المعارضة. إلا أن أغرب ما يلاحظ بخصوص الإنتماء الاجتماعي المهني – للمرشحين الإسلاميين هو ضعف حضور المهندسين والمحامين. وإذا كان الأمر بالنسبة للمهندسين يكاد يكون عاديا، إذ تبين من خلال تجارب انتخابية سابقة (قرنفل 1997ب، 157) أنهم لا يميلون كثيرا إلى العمل السياسي والحزبي ويستثمرون وقتهم وإمكاناتهم من أجل زيادة مداخيلهم وإنشاء مقاولاتهم الخاصة، ويفضلون في حالة الإقبال على السياسة الأحزاب الموالية للسلطة، فإن الأمر بالنسبة للمحامين مختلف تماما. لأن كل الأحزاب السياسية الأخرى سواء منها المعارضة أم الموالية للسلطة قد قدمت نسبة هامة من المحامين. وفي كل دول العالم يميل المحامون إلى الاشتغال بالسياسة، لأن السياسة تعتمد أساساً على الفصاحة والخطابة والإقناع، وهي الأسلحة والأدوات الأساسية التي يستخدمها المحامي في مهنته. وحين نلاحظ ضعف إقبال المحامين على الإسلاميين فإن الأمر يطرح أكثر من تساؤل. وربما يمكن العثور على أحد عناصر الجواب في ما تضمنه برنامج الإسلاميين من ضرورة إلغاء نظام التأمين الغربي المعمول به في المغرب والنظام البنكي، وهذان القطاعان – التأمين والبنوك – من مجالات العمل الأساسية للمحامين والمصدر الأساسي لرزقهم!.

كذلك تبين بخصوص فئات سن مرشحي الحركة الإسلامية أن متوسط سنهم هو ما بين 35 و45 سنة. وبأن قلة صغيرة من المرشحين تجاوزت أعمارهم خمسين سنة، على خلاف ما لوحظ بالنسبة للأحزاب الأخرى التي رشحت أشخاصا يتجاوزون في معظم الأحيان خمسين سنة. وهذا يكشف عن الطابع الشاب للنخبة الإسلامية التي لم يعد أفرادها – بغض النظر عن البرامج أو الإيديولوجيات التي يدافعون عنها – يجدون مكانا لهم داخل الأحزاب الأخرى. كما تبين أن أكثر من 70%من المرشحين حاصلون على تعليم عال، وهو من بين أعلى النسب التي سجلت في هذه الانتخابات، إلا أنه يجب التذكير بأن الأمر يتعلق بتعليم ديني أو إسلامي في معظم الأحوال. حيث يشكل خريجو كليات الشريعة وشعبة الدراسات الإسلامية في كليات الآداب نسبة كبيرة من المرشحين الحاصلين على تعليم عال.

على غرار باقي الأحزاب المشاركة في هذه الانتخابات تقدم حزب الحركة الدستورية ببرنامج انتخابي. وقد واجه محررو هذا البرنامج تحدياً كبيراً وهو إظهار حزب الإسلاميين بصفته حزبا لا يختلف عن بقية الأحزاب، وهذا يعني اعتماد رؤية واضحة وعقلانية لحل المشاكل المطروحة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ومحاولة الظهور كحزب متميز عن باقي الأحزاب الأخرى من جهة أخرى. ويبدو أن منظري الحزب نجحوا إلى حد كبير في مواجهة هذا التحدي. فحين نطلع على البرنامج المفصل الذي تقدم به الحزب، والذي يهم كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية يتبين لنا أنه ليست هنالك فروق كبيرة بين هذا الحزب وغيره من الأحزاب المنافسة، وبالخصوص الأحزاب المعارضة، سواء تعلق الأمر بطرح المشاكل أو بتقديم الحلول. ولعل هذا يتضح بشكل جلي عند قراءة الاقتراحات التي تقدم بها الحزب للخروج من الأزمات التي تتخبط فيها المالية العامة للدولة إذ نجد من بين هذه الاقتراحات.

الدعوة إلى إصلاح الإطار المحاسبي وكذا مشروع إعداد الميزانية العمومية من أجل شفافية أكبر على مستوى وثائق الميزانية، وتقوية أنظمة الرقابة المالية، واعادة النظر في الترخيص بالاقتراض الممنوح للسلطة التنفيذية، وإصلاح نظام الصفقات الحكومية وبرمجة أداء مستحقاتها. وتوسيع نطاق تطبيق قواعد المحاسبة العامة، جعل سياسة الموازنة في خدمة النمو الاقتصادي من خلال تخفيض مستوى الأنفاق العام وتوجيهه نحو القطاعات المنتجة الكفيلة بتنشيط الدورة الاقتصادية وتحسين المداخيل الضريبية، واصلاح مؤسسة الخزينة العامة للمملكة من أجل تقليص تكاليف القروض والعمل على تقليص حجم الدين الخارجي بالنسبة للناتج الداخلي الخام... (انظر البرنامج الانتخابي لحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، الراية 1997/11/6).

يمكن أن نستخرج ملاحظتين أساسيتين من هذا الجانب من البرنامج المتعلق بإصلاح ميزانية الدولة – والذي يمكن تأكيده أيضاً بما جاء من اقتراحات في الجانب الجبائي الضريبي – الملاحظة الأولى، خلو كل هذه الاقتراحات من أية إحالة إلى الإسلام أو الاقتصاد الإسلامي. الملاحظة الثانية وهي مرتبطة بالأولى، تشابه هذه المقترحات مع تلك التي قدمتها باقي أحزاب المعارضة[5]. ويبدو أن البرنامج الذي تقدمت به الحركة الدستورية موجه إلى السلطات الحكومية وإلى المتتبعين للحياة السياسية المغربية. المغاربة منهم والأجانب، من أجل التأكيد على أنه لا داعي للتخوف من الإسلاميين المغاربة – (التجربة الجزائرية كانت حاضرة بقوة في هذه الانتخابات) فهم ينتمون إلى حزب كباقي الأحزاب يتبنى منهجا عقلانيا في التخطيط والتسيير، وبأن تحمل الإسلاميين لمختلف أنواع المسؤوليات، تنفيذية كانت أو تشريعية، لن يؤدي إلى خلخلة الأسس الثقافية والحضارية والاقتصادية للمجتمع المغربي.

غير أن حزب الحركة الدستورية لو اقتصر على هذا النوع من الخطاب لما تمكن من إظهار خصوصيته وتميزه القائم أساساً على تبني المبادىء الإسلامية في كل مجالات الحياة، لهذا عمد الحزب خلال حملته الانتخابية، وعبر التجمعات التي أقامها في مختلف الدوائر إلى تبني خطاب أكثر تشددا يظهر بجلاء قطيعة هذا الحزب مع باقي الأحزاب المغربية. وقد تجلى ذلك بالخصوص في إهمال الحديث عن الجانب الاقتصادي للأزمة المغربية والتركيز أساساً على الجانب الأخلاقي. وهكذا نجد عبدالإلاه بن كيران عضو الأمانة للحزب ينتقد في أحد التجمعات الانتخابية الأحزاب السياسية كلها لأنها اكتفت في مطالبها وجهدها بالجانب المادي. «وكأن الخبز هو كل شيء في حياة المجتمع». ثم يضيف: «لقد اشتغلت الحكومات المتعاقبة ومعها الأحزاب بالجانب الاقتصادي، وفي هذا الجانب منزلق خطير، فحين تصبح أموال الدولة أو أموال الحزب بين يديك، فهل ستفكر في الناس أو في نفسك؟ الإسلام يأمرك أن توزع على الناس ولا تستبقي منها إلا حاجتك، وهذا ما لم ينتبه إليه ولاة أمورنا». أما بالنسبة للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها البلاد، فإن الحزب في تجمعاته الخطابية يرجعها إلى ابتعاد المغاربة عن التعاليم الدينية في مجال المعاملات الاقتصادية، إذ يقول بن كيدان أن «النظام الربوي هو سبب الأزمات الاقتصادية في العالم وهو سبب تجمع الثروات في أيدي قلة قليلة وانقطاع أمل شرائح واسعة من

شعبنا. هذا النظام غير صالح لنا وتحظى البلاد في الوقت الحالي بدكاترة وعلماء اقتصاد قادرون على استيعاب الواقع والاجتهاد من أجل إعطاء حلول إسلامية يعم خيرها كل المجتمع». ويستطرد ابن كيران موضحاً أن «المشكل في المغرب (...) ليس مشكل برنامج بقدر ما هو مشكل الإنسان الذي لم يترب على كتاب الله» (الراية 1997/11/13).

ولعل أهم ما جاء في الحملة الانتخابية التي قادها حزب الحركة الدستورية هو تأكيده على أنه سيعمل من داخل البرلمان على نشر الدعوة إلى الإسلام، أي دعوة البرلمانيين إلى الإلتزام بالمبادىء الإسلامية. لأن الإسلام، كما يرى الحزب، ليس مجرد عبادة بل هو أيضا نظام سياسي اقتصادي على النخبة السياسية المغربية أن تتبناه وتعمل على ترسيخه. وتجدر الإشارة إلى أن الإسلاميين حرصوا على إضفاء طابع ديني إسلامي على العملية الانتخابية، وفي هذا الصدد عملت صحافة الحركة الدستورية على نشر فتوى ليوسف القرضاوي، خلال الحملة الانتخابية، تقول «بأن الانتخاب شهادة وعلى كل مسلم أن يكون أمينا في شهادته» (جريدة العصر، 1997/11/3).

بصفه عامة فإن مرشحي الحركة الدستورية قادوا حملة انتخابية نظيفة، أدت إلى تعاطف الناخبين معهم وتصويتهم لصالحهم في كثير من الدوائر الحضرية. وقد حصلوا حسب النتائج المعلنة على تسعة مقاعد من مجموع 325 مقعداً. وهي النتيجة التي اعتبرها الحزب انتصارا كبيرا له (انظر البلاغ الصادر عن الحزب بعد ظهور النتائج، الراية 1997/11/20).

لقد فاز النواب الإسلاميون في دوائر تقع في كل من الدار البيضاء وطنجة وتطوان ووجدة وأنزكان، وكلها دوائر كانت تعد بمثابة قلاع للمعارضة السابقة، سواء تعلق الأمر بحزب «الاتحاد الاشتراكي» أو بحزب «الاستقلال». فكيف يمكن تفسير انتقال ناخبي هذه الدوائر من التصويت على المعارضة السابقة إلى مرشحي الحركة الإسلامية، مع العلم أن المعارضة لم تتحمل أية مسؤولية حكومية ما بين انتخابات 1993 التي سجلت فوز مرشحيها في هذه الدوائر، و1997، سنة إجراء الانتخابات الأخيرة، ما يعني أن تصويت هذه الدوائر لصالح المرشحين الإسلاميين ليس تصويتا عقابيا، أو على الأقل ليس بالمعنى التقليدي للتصويت العقابي؟

في محاولة للإجابة عن هذا التساؤل سنستعين بنتائج بعض من الدراسات الانتخابية التي ظهرت في الولايات المتحدة وأوروبا. وأول هذه الدراسات هي تلك التي أنجزتها مجموعة البحث التي يرأسها Campbell. وكانت نقطة انطلاق هذه الأبحاث التحولات العميقة التي سجلتها اختيارات الناخبين في السبعينات، فقد أصبح يلاحظ انتقال الناخبين من حزب إلى آخر بين انتخابات وأخرى. وقد أخافت هذه الظاهرة المراقبين والمتتبعين السياسيين لأنها أضحت تشير إلى إمكانية انهيار الأنظمة السياسية الغربية. وكان نموذج مدرسة ميشيكان المتمحور حول التماهي الحزبي (Campbell et al. 1960)، الذي أنجز خلال الخمسينات، قد بشر بنوع من الاستقرار السياسي والانتخابي في الولايات المتحدة. إذ اعتبر التماهي الحزبي خاصية أساسية تميز كل الناخبين وتنتقل من جيل إلى آخر. فهو يوجه مباشرة تصويت الناخب ويؤمن استمرارية النظام السياسي، وهذا راجع لكون التقابل السياسي يعكس في الحقيقة تقابلا اجتماعيا. فالتقابل الحزبي القائم بين الجمهوريين

والديموقراطيين يوازيه تقابل اجتماعي بين عمال الشمال الشرقي والطبقة الوسطى البروتستانتية. وقد أكد هذه النظرية في بريطانيا أيضا باتلر الذي أوضح أن الانتماء إلى الطبقة العاملة في بريطانيا يرافقه تماوٍ مع الحزب العمالي. والانتماء إلى الطبقة الوسطى يرافقه تماوٍ مع الحزب المحافظ. وحسب هذه النظرية فإن الأزمات الاقتصادية الكبرى والأزمات الدولية وحدها قادرة على زعزعة هذا الارتباط (Butler & Stokes 1969).

إلا أن نموذج مدرسة ميشيكان أعيد النظر فيه ابتداء من السبعينات من طرف بعض المختصين الأنكلوساكسونيين، وقد ظهرت معطيات جديدة تشير إلى ما أن هناك نسبة متراجعة من الناخبين تملك بالفعل تماهيا سيكولوجيا قويا ومستمراً مع حزب معين، وإن التماهي الحزبي يحدد بشكل أقل قرار التصويت، فيما يلعب الانتماء الحزبي للمرشحين دورا أقل في تحديد المعايير التي توجه اختيار الناخبين، بينما أصبح المواطنون أقل حماسا للأحزاب السياسية، بحيث أصبح التماهي الحزبي ينتقل بشكل أقل من جيل إلى آخر (Nie, Verba & Petrocik 1976; Gromberg 1989).

انطلاقا من نتائج هذه الأبحاث يمكن القول أن الناخبين بصفة عامة لم تعد تربطهم روابط وثيقة بالأحزاب السياسية بفعل ضعف الانتماء الحزبي والتماهي مع إيديولوجية معينة، وإن الناخبين لا يصوتون للأحزاب السياسية بل لمرشحي، ومن هنا الدور الكبير الذي أصبح يلعبه اختيار المرشح المناسب فالحزب الحاضر بقوة في دائرة انتخابية معينة يمكن أن ينهزم بسهولة إذا لم يوفق في اختيار مرشحيه، لأن ارتباط الناخبين بالحزب ليس ارتباطا غير مشروط، وكثيرا ما يتغير من انتخابات إلى أخرى» إذا صدر عن الحزب ما يضعف ثقة الناخبين فيه، كما أن الولاء للأحزاب لم يعد شيئاً تتوارثه الأجيال نظرا لضعف تأثير الآباء على أبنائهم بفعل تأثير وسائل الإعلام وعلاقات الصداقة والتمدرس وبفعل متغيرات جديدة ظهرت في المجالات الاجتماعية والسياسية تستدعي باستمرار إعادة النظر في الاختيارات الانتخابية.

وقد أضاف الباحث الدانمركي معطيات جديدة من خلال دراسة مقارنة للأنظمة السياسية والانتخابية لثلاثة عشر دولة أوروبية ما بين 1984 و1977، انتهى فيها إلى أن عدم استقرار الناخبين، وانتقالهم من اختيار حزب إلى آخر يهم كل الأنظمة السياسية الأوروبية بدرجات متفاوتة. ووجد الباحث أن هنالك علاقة ارتباط بين ارتفاع عدد الأحزاب السياسية المتنافسة وتذبذب التصويت وتغيره (Pederson 1979, 20). وهكذا لوحظ ارتفاع في نسبة الوفاء للأحزاب في الأنظمة السياسية القطبية القائمة على قطبين سياسيين قويين، بينما سجل انخفاض النسبة في الأنظمة السياسية التي يؤطرها عدد كبير من الأحزاب.

يمكن أن نقول إذن بالنسبة لفوز الإسلاميين المغاربة في دوائر اعتادت التصويت للمعارضة السابقة، إن عدم وفاء ناخبي هذه الدوائر للأحزاب التي صوتوا لها في السابق.

لا يعود إلى خصوصية مغربية، بل هو ظاهرة سجلت في عدد كبير من الأنظمة السياسية المعاصرة، مع فرق أساسي هو أن الأمر لا يتعلق بتصويت عقابي بالمعنى المتعارف عليه، لأن هذه الأحزاب المعارضة السابقة لم تتحمل أية مسؤولية حكومية. ويمكن التأكيد أن هذه الأحزاب لم تتمكن من الفوز في هذه الدوائر لأنها لم تتوفق في

اختيار المرشحين. فالناخبون المغاربة لا يحملون ولاء مطلقا لأي حزب من الأحزاب، بل إن علاقتهم بالأحزاب تحددها جملة من المعطيات أهمها شخصية المرشح وحضوره في الدائرة. أما المرشحون الإسلاميون فقد استفادوا من عنصر الجدة. فهم دخلوا الانتخابات لأول مرة، الأمر الذي جعل كل المحبطين من السياسة القائمة يرون فيهم ملاذا يلجأون إليه وخصوصا أن الإسلاميين قادوا حملة انتخابية نموذجية استعمل فيها الحوار والقرب من الناخبين، وهي أمور أساسية خصوصا حين يتعلق الأمر بدوائر تحتضن فئات من المهمشين: عاطلون، نشيطون في اقتصاد الظل نازحون جدد من القرى. فضلا عن ذلك يجب الإشارة إلى أن الأداء السيء للعديد من مسؤولي الجماعات المحلية في هذه الدوائر، والذين كانوا في معظم الأحيان ينتمون إلى المعارضة، أساء إساءة بليغة إلى هذه الأخيرة. ومع ذلك، فإن المتأمل لنتائج الانتخابات التشريعية لنوفمبر(تشرين ثاني) 1997 بشكل دقيق يكتشف أن النجاح الذي حققه حزب الحركة الدستورية لا يمكن اعتباره نجاحاً كبيراً للإسلاميين. فقد حصل مرشحو الحزب على 264324 صوتا من مجموع أكثر من 13 مليون من الناخبين، وهو ما يمثل 4,14٪ من الأصوات المعبر عنها و2,06٪ من المسجلين. كما أن مرشحي الحزب حصلوا في المعدل على 1888 صوتا في الدائرة. وهو ما جعل الحزب يحتل المرتبة الثامنة بين الأحزاب وراء حزبين من أحزاب المعارضة السابقة وخمسة أحزاب موالية للإدارة. أما نواب الحزب التسعة فقد حصلوا في المعدل على 7810 صوتا في الدائرة محتلين بذلك أيضاً المرتبة الثامنة.

في الجدول التالي بيان بأسماء النواب الإسلاميين الفائزين وأسماء الدوائر التي فازوا فيها ونسبة المشاركة ونسبة الأصوات التي حصلوا عليها.

اسم النائب	الدائرة	نسبة الأصوات المعبر عنها مقارنة مع عدد المسجلين	نسبة الأصوات التي حصل عليها	
			(6)	(7)
أحمد العماري	الشراردة. فاس	% 36.8	% 33.15	% 12.2
الأمين بوخبزة	سيدي المنظري تطوان	% 54.7	% 49.39	% 25.7
سعد الدين العثماني	إنزكان	% 47.51	% 47.22	% 22.4
مصطفى الرميد	الإدريسية البيضاء	% 42.2	% 47.47	% 20
المقرىء أبو زيد	الرجاء البيضاء	% 46.6	% 54.34	% 25.3
عبدالعزيز أفتاتي	وجدة	% 30.76	% 30.12	% 9.26
عبدالله سبابو	طنجة	% 38.5	% 34.84	% 13.4
رشيد المدور	الدار البيضاء	% 37.66	% 33.60	% 12.65
نور الدين قربال	الدار البيضاء	% 42.4	% 37.25	% 15.8

إن نجاح المرشحين الإسلاميين في دوائرهم لم يكن نجاحا يعكس إجماع الناخبين في هذه الدوائر إذ نجد أن مرشحَين فقط تمكنا من الفوز بالأغلبية المطلقة، ويتعلق الأمر

بوجهين بارزين من وجوه حركة «الإصلاح والتوحيد» في المقابل فاز بعض من المرشحين الإسلاميين بنسبة ضئيلة من الأصوات لم تتجاوز في بعض من الدوائر 30٪ من الأصوات المعبر عنها. وفضلا عن ذلك فإن مشاركة الإسلاميين في هذه الانتخابات لم يسبغ على هذه الأخير المصداقية الضرورية التي كانت ستتبلور من خلال المشاركة المكثفة، إذ نجد أن معدل المشاركة في الدوائر التي فاز فيها الإسلاميون شبيه بالمعدل المسجل على الصعيد الوطني، بل إن بعض هذه الدوائر سجلت أضعف النسب الوطنية، كما هو الشأن في طنجة وفاس ووجدة. وبتعبير آخر فإن معدل المشاركة المنخفض الذي أصبح يسجل بانتظام في كل الانتخابات التشريعية المغربية لا يرجع إلى غياب الإسلاميين، فترشيحهم في حوالي نصف الدوائر في انتخابات 1997 لم يؤد إلى ارتفاع نسبة المشاركة. وهكذا جاءت نسبة الأصوات المعبر عنها في الدوائر التي فاز فيها الإسلاميون متراوحة بين 45.7٪ من المسجلين كأعلى نسبة و30.76٪ كأدنى نسبة.

أما بخصوص الفئات الاجتماعية المهنية، التي ينتمي إليها هؤلاء النواب الإسلاميون، فقد جاءت متماثلة. أو نجد أن سبعة منهم ينتمون إلى قطاع التعليم الثانوي والعالي ومحاميا وطبيبا مع العلم أن الأمر يتعلق بطبيب نفساني سبق له أن درس مواد الفقه والشريعة في كلية الآداب، أما التكوين العلمي لهؤلاء النواب فهو متماثل أيضا، فأغلبهم حاصلون على تعليم ديني وخريجو المعاهد الإسلامية أو شعبة الدراسات الإسلامية في كليات الآداب، وحتى النواب الذين حصلوا في السابق على تكوين مغاير، فإنهم سرعان ما تحولوا إلى تدريس العلوم الدينية. الأمر الذي يمكن أن ينبىء بالصعوبات التي ستعترض هؤلاء النواب في ما يخص تتبع العمل التشريعي داخل لجان مجلس النواب، بفعل ضعف خبرتهم وافتقارهم إلى التكوين العلمي أو الحقوقي المناسب.

الهوامش

(1) حوار مع محمد يتيم. جريدة الراية عدد 22 مايو (أيار) 1992.

(2) الرسالة الجوابية لوالي الرباط كما أوردتها جريدة الراية عدد 23 يونيو 1992.

(3) دافع عبدالواحد معاش وكاتب عام حزب الشورى والاستقلال الذي ترشح معه المرشحان الإسلاميان سنة 1994 عن أحد مالكي الحانات ومحلات بيع الخمور في إحدى القضايا الكبرى التي شهدتها مدينة الدار البيضاء خلال سنتي 93 و94، وقد جاء في مرافعته أن موكله يدفع الضرائب ويمارس تجارة مرخصا بها.

(4) هذا ما أكده الدكتور الخطيب في أحد الحوارات التي أجريت معه بمناسبة الانتخابات: «إن هدفنا ليس الحصول على مقاعد في البرلمان، ولكن التعريف بالحزب وبرامجه وتبليغ خطاب سياسي جديد للشعب وكذلك للإدارة لتعرف أننا معتدلون ولسنا متطرفين كما يروج البعض». العصر 1997/10/24.

(5) يمكن مقارنة هذا البرنامج مع برنامج «منظمة العمل الديمقراطي الشعبي» وهو حزب يساري قومي لنلمس نقط الالتقاء الكثيرة بين البرنامجين، المنظمة 97/11/3.

(6) نسبة الأصوات التي حصل عليها النائب مقارنة مع مجموع الأصوات المعبر عنها.

(7) نسبة الأصوات التي حصل عليها النائب مقارنة مع مجموع المسجلين في الدائرة.

المصادر

السبتي

1995 الصحوة الإسلامية بالمغرب، مطبعة النجاح، الدار البيضاء.

الشاوي، عبدالقادر

1992 اليسار في المغرب 1970-1974. منشورات على الأقل، الدار البيضاء.

المقرىء الإدريسي، أبو زيد

1997 حالة استثناء... في الإنتخابات البرلمانية. منشورات الراية، الدار البيضاء.

ضريف، محمد

1988 الأحزاب السياسية المغربية، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء.

1992 الإسلام السياسي في المغرب. منشورات المجلة المغربية لعلم الإجتماع السياسي، الدار البيضاء.

قرنفل، حسن

1997 أ المجتمع المدني والنخبة السياسية. إفريقيا الشرق الدار البيضاء.

1997 ب النخبة السياسية والسلطة. إفريقيا الشرق الدار البيضاء.

يتيم محمد

1997 حركة التوحيد والإصلاح، التجربة الوحدوية، التوجهات العامة، الصحوة.

Bourdieu, L.

1979 La Représentation politique. in Actes de la recherche en Sciences Sociales n°30.

Butler, D. & Stokes, D.

1969 Political change in Britain, London: Macmillan.

Campbell, A.; Converse, P.; Miller, W.; & Stokes, D.

1960 The American Voter, New York: JohnWileyand Sons.

Carré, O.

1982 L'Islam et l'Etat dans le Monde d'aujourd'hui P.U.F. Paris.

Chekroun, M.

1991 Islamisme, messianisme et utopie au Maghreb. in A.S.S.R. n°75.

Etienne, B.

1987 L'islamisme radical. Paris: Hachette.

Grumberg, G.

1989 L'instabilité du comportement électoral in Explication du vote. P.F.N.S.P. Paris.

Guillaume, G.

1982 Islam et politique an Magreb.

Kepel, G.

1990 Intellectuels et militants de l'Islam contemporain eds. Paris: Seuil.

Lamchici, A.

1989 Islam et contestation au Maghreb. Paris: L'harmattan.

Nie, N. Verba, S. & Petrocik, J.

1976 The changing American voter. Cambridge, Mass: Harvard University Press.

Pederson, M.

1979 "The dynamics of European party systems: Changing patterns of electoral volatility". European Journal of Political Research. 7. Mars: 20.

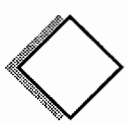

Political Science

The Moroccan Islamic movement and 1997 legislative elections.

*Hasan Oranfal**

This paper explains the underlying factors behind the participation of the Islamic Movement in the 1997 Moroccan legislative elections. Considering that the Islamists were not allowed to participate in previous elections, the study seeks to determine whether it represents a political effort to integrate the Islamic movement. To do so, the author has attempted to analyze the discourse of the Islamists during the election campaign. He has focused on the characteristics of Islamist candidates, as well as on the factors that contributed to the success of some of them. Ultimately, the paper seeks to explain the Islamists' success by reference to certain contemporary political theories which maintain that voters no longer give their preference to specific parties in elections, but that the personality factor plays a greater role in the choice of representatives.

* Associate professor, faculty of letters, University Chouaib Doukkah, El Jadida, Morocco.

Journal of the Social Sciences
Vol. 26 - No. 4 - Winter 1998 - P.P. 45 - 64.